تمهيـد

إن التوجه الاقتصادي الجديد المتميز بانفتاح أكبر على التبادل الخارجي وانسحاب تدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي والمباشر والتزامها بالتوجيه والمراقبة والتعديل قصد تطبيق المنافسة السليمة تشجيع الصادرات، وجلب الاستثمارات وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكيف دورها الذي كان جبائيا محضا حتى تتمكن من لعب دور اقتصادي أهم للمساهمة في هذه التحولات، ومن العناصر المحورية في هذا التكييف وضع آليات وميكانيزمات جمركية من طرف المشرع، لفائدة المتعاملين تدعي بالأنظمة الجمركية الاقتصادية.

المبحث الأول: الأنظمة الجمركية

عندما نبدأ بإعطاء المفهوم القاعدي أو الأولي للأنظمة الجمركية نتوجه إلى اللوائح الجمركية واللغة الرسمية للجمارك، فنجد أن الغاية الاقتصادية للأنظمة الجمركية معينة عادة تحت مفهوم النظام المغلق، وتعتبر كأداة نسمح بالتخزين للسلع المستوردة أو التحويل في المجال الجمركي.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الأنظمة الجمركية

يشير اصطلاح التنظيمات أو النظم الجمركية العديد من الغموض واللبس بالنسبة للعديد من الناس ومرء ذلك إلى مايلي :

قد ينصرف اصطلاح النظام الجمركي إلى نظام التعريف الجمركية السائد من حيث هل تتبع الدولة نظام التعريف القيمية او النوعية أو تأخذ بالاثنين معا، وثم يتم تحديد جداول التعريفة وبنودها وفقا لهذه الأنظمة.

يمكن أن ينصرف مفهوم النظم الجمركية إلى الأبعاد التنظيمية للإدارة الجمركية ذاتها، ومن ثم يدخل الموضوع في هذه الحالة في إطار نظرية التنظيم ويرتبط لحد بعيد بالأداء الإداري للمنظمة الجمركية، وهياكلها التنظيمية وحدود السلطة والمسؤولية، وغيرها من الوظائف الإدارية الأخرى.

كما يمكن أن ينصرف إلى القواعد والتنظيمات التي تخضع لها عملية التخليص الجمركي، بالنسبة لكل نسخة أي أن الأمر يرتبط هنا بالجانب التشغيلي من العملية الجمركية وبالذات تلك بإجراءات التخليص على الشحنات، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الأنظمة الجمركية السائدة تنحصر في:

أولا: نظام التصدير

وهو مجموعة الأوضاع الجمركية السائدة على أثر القواعد والقوانين واللوائح والإجراءات والمستندات التي تحدد الخطوات التنفيذية لإتمام عملية خروج الشحنات من أراضي الدولة عبر المنافذ الجمركية المختلفة، وكذلك ما يرتبط بالرسوم المستحقة والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل إلى جانب تحديد الأشخاص والجهات التي لها حق التصدير وفي الأوضاع الجمركية المختلفة.

ثانيا: نظام الاستيراد

وهو أيضا عبارة عن مجموعة الأوضاع الجمركية السائدة على أثر القواعد والقوانين واللوائح والإجراءات والمستندات التي تحدد الخطوات التنفيذية لإتمام عملية دخول الشحنات المختلفة إلى أراضي الدولة وعبر المنافذ الجمركية المختلفة، وأيضا كل ما يرتبط بذلك من رسوم جمركية وضرائب ذات أثر مماثل ومعوقات وعراقيل في شتى الصور.

ثالثا: نظام العبور (الترافزيت)

وهو كذلك مجموعة الأوضاع الجمركية المذكورة بشأن تنظيم عملية عبور الشحنات والشاحنات عبر أراضي الدولة إلى مصدر أخر أو نقطة في بلد آخر.

رابعا : من الناحية العملية لا يقف الأمر عند هذه الأنظمة الجمركية الثلاث، فقد أفرزت تداعيات العمل الجمركي والسياسات التجارية والاقتصادية في دول العالم المختلفة التي يمر بها العديد من الأنظمة والأشكال الجمركية المستحدثة، والتي اكتسبت صفة الدوام والاستقرار، ومن ثم أصبح تصنيف الأنظمة الجمركية إلى ثلاث أنظمة فقط لا يفي ولا يعبر عن مجريات العمل الجمركي الراهن.

كما تعرف الأنظمة الجمركية الاقتصادية: [1]بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد، أو التصدير) عن طريق استعمال آليات تعزى حسب النشاط المعني، ولا يمكن معرفة دورها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات التي تتغير حسب الأنظمة.

المطلب الثاني: خصائص الأنظمة الجمركية

للأنظمة الجمركية الاقتصادية مجموعة من الميزات والخصائص المشتركة يما بينها تستشف من خلال التطرق للمزايا والالتزامات الناتجة عن تبني إحدى هذه الأنظمة وتتمثل في: [2]

1- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية

وهذا هو جوهر النظام الجمركي الاقتصادي وقد تختلف مدة تعليقها من نظام إلى آخر، وقد يطول في حالة تعيش عدة أنظمة لنفس البضاعة بالتتابع ولا تعلق فقط على الحقوق والرسوم الجمركية بل تشمل جميع الضرائب والحقوق الواجبة عند الاستيراد، ووقف تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

2- تجاوز فكرة الحدود الجغرافية

وهذا من خلال تصور او تخيل قانوني، يتم معاملة هذه البضاعة وكأنها ما زالت خارج الإقليم الجمركي أي لم ترسل بعد تماما كما هو معمول به في المناطق الحرة.

3- خضوع البضاعة للمراقبة والمتابعة الجمركية

(1.) Claude .j. berr etHenri tremeo, **le droit douanier**, (G.B), 2eme edition, paris, 1981.P2

(2) monuel. Des regimes douaniers economiques.

إن البضاعة المستفيدة من إحدى هذه الأنظمة تبقى دائما تحت الرقابة والمتابعة الجمركية سواء في نظام العبور او المستودع او القبول المؤقت أو غيرها، لأن لهذه البضاعة لم تخضع بعد لإجراءات التجارة الخارجية المتمثلة أساسا في الحظر وتحصيل الحقوق والرسوم المستحقة والمراقبة ولا يتم تسريحها وإعفاؤها من هذه الإجراءات إلا بعد استيفاءها لهذه المراحل الضرورية أو إعادة تصديرها.

4- إيداع ضمان أو كفالة

حيث تمثل هذه الكفالة أو الضمان التزام بتنفيذ الواجبات الناتجة عن تعين إحدى الأنظمة الجمركية الاقتصادية للبضاعة وقد تتعدد هذه الكفالة بتعدد الأنظمة الجمركية الاقتصادية للبضاعة وقد تتعدد هذه الكفالة بتعدد الأنظمة وغالبا ما تغطي هذه الكفالة 10% من نسبة الرسوم الجمركية المستحقة على البضاعة او نفس النسبة لكن من قيمة البضاعة ذاتها، وبالإضافة إلى هذه الكفالة المادية بتعهد المتعامل بتعيين نظام جمركي أخر للبضاعة مباشرة بعد انقضاء مدة الامتياز للنظام الجمركي الاقتصادي المعين الذي توجد تحته البضاعة.

المطلب الثالث: القواعد العامة المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية

إن تطبيق الأنظمة الجمركية يفترض اتفاقا بين المتعامل الاقتصادي الراغب في الاستفادة منها وإدارة الجمارك وهو اتفاق يجسد في بعض الحالات مفاوضات حقيقية مجدية، ويتم في حالات أخرى يشكل ضمني وهي عمليات إدارية محضة، والتي لا دخل لإدارة الجمارك في مراقبة ملاءمتها ما دامت البضاعة قد دخلت بصفة قانونية والحقوق قد سددت فإن منح نظام اقتصادي يفرض على السلطات المختصة تقسيم مدى أهمية الاقتصادية.

تستمد السلطات الوطنية من الطابع الاتفاقي للأنظمة الاقتصادية إمكانية منح المقاولات المستفيدة تسهيلات مختلفة تتماشى تماما مع احتياجات هذه الأخيرة ومع الظروف والتي يجب أن تبقى مع ذلك في إطار التدابير العامة المقررة في التنظيم الإداري.

إن إدارة الجمارك لا تهتم بمصير البضاعة المستوردة بصفة نهائية تحتفظ طوال المدة كلها بالعمليات المنجزة في الإقليم الجمركي المتعلقة بوقف الرسوم والحقوق بسلطة الإشراف والرقابة وذلك إلى غاية تصفية النظام أي عندما تحدد للبضاعة وجهة جمركية نهائية (مبدئيا إعادة التصدير، لكن أحيانا الممارسة الحرة ذاتها) أما بالنسبة للاستعمال غير الصحيح لأي نظام اقتصادي جمركي يمكن أن يترتب عنه دين جمركي.

المبحث الثاني: أنواع الأنظمة الجمركية

بعد أن أصبحت النظم الجمركية التقليدية غير معبرة عن مجريات العمل الجمركي، استحدثت نظم جمركية جديدة اصطلاح على تسميتها بالنظم الجمركية الخاصة، ثم يمكن تصنيف الأنظمة الجمركية في الوقت الحالي إلى الأنظمة الجمركية العامة، وهي الأصل كما أنها تنصرف على كل الأوضاع الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، والأنظمة الجمركية الخاصة وتشمل الأوضاع الجمركية التي تتعامل مع الاستثناءات من القاعدة العامة، أي وجود نصوص قانونية وتنظيمات عمل تسمح بإمكان تعليق أداء الرسوم الجمركية، والضرائب ذات الأثر المماثل.

ولقد مهدت هذه الفلسفة الأساسية لظهور سلسلة من الأنظمة سنتناولها بالدراسية حسب التسلسل الزمني الذي ظهرت فيه والغاية التجارية او الصناعية او ذات الصلة بالنقل.

المطلب الأول: الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية

نميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة الجمركية التجارية وهي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية.

الفرع الأول: نظام المستودعات الجمركية

بمجرد تفريغ الرسائل من وسائل النقل البرية او البحرية او الجوية، يجري إيداعها، داخل المخازن الجمركية حتى سداد الرسوم الجمركية المستحقة علهيا، او إعادة تصديرها.

ويعبر المستودع بهذا الشكل مرحلة تخزينية تتوسط مرحلتين تمر بهما البضاعة: مرحلة التفريغ ومرحلة المعاملة الجمركية.

أولا: تعريف نظام الإبداع

يمكن التعريف نظام الإبداع بأنه تعليق سداد الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع التي ترد إلى الدولة، ردما من الزمان، ينبغي أن يتقيد خلاله مصيرها، هل يعاد تصديرها إلى الخارج، أم تطرح في السوق المحلية، لاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على العديد من الاعتبارات أهمها الطاقة الاستيعابية للسوق وحركة أسعار البضاعة في الداخل والخارج، فلو كانت طاقة السوق واسعة وكانت أسعاره مواتية فلن بتردد المستورد من عرض سلعته في السوق.

ثانيا: أنواع المستودعات

عرفت الدول نوعين من المستودعات

1- **المستودعات العامة**

يرخص بالعمل بنظام المستودع العام بقرار من الهيئات العامة بناءا على اقتراح مصلحة الجمارك.

عند الاقتضاء لأسباب تقبلها إدارة الجمارك.

2- **المستودعات الخاصةّ**

تنشطها وتدبرها مؤسسات او شركات متخصصة تحت إشراف مصلحة الجمارك وليس هناك ما يمنع من أن تكون هذه المستودعات تابعة للمستورد ذاته.

وتتجه الدول بصفة عامة إلى تفضيل النوع الثاني من المخازن، على اعتبار أن الشركات المتخصصة أقدر في القيام لهذه الوظيفة من المؤسسات الحكومية لما لها من إمكانات فنية وإدارية خاصة تمكنها من تزويد المخازن لها تحتاج إليه معدات أو أساليب تكفل سهولة الأداء.

ومع ذلك يؤخذ على هذه الشركات فرضها لمصاريف متعددة وباهضة لا تقارن بذات المصاريف المطلوبة لدى المخازن الجمركية التابعة لمصلحة الجمارك.

ثالثا: أهمية المستودعات :

يعتبر نظام الإبداع مفيدا للدولة والمستورد على حد سواء :

1- يعد من العوامل الهامة لتستنبط التجارة الخارجية ، والإبقاء على كيان الأسواق متسعا ، اذ لهما كان هذا النظام يكفل وجود بضائع فعلية داخل المخازن ، فانه بذلك يستجيب لرغبات السوق الداخلية من البضائع دون حاجة الى انتظام الفترة الضرورية لاستيرادها .

2- يعد نظام الإيداع مفيدا للمستورد للأسباب التالية :

3- انه يمكنهم من استئجار السفن في الأوقات التي يقل فيها الطلب عليها ، مما يحقق لهم مصلحة مادية تتمثل في انخفاض تكلفة النقل ، على اعتبار ان النقل ، مثل ما مثل غيره من السلع والخدمات ، يخضع للعرض والطلب.

4- - يمكن من تخزين السلع في أماكن قريبة من الاستهلاك ، مما يعطي لهم ميزة على غيرهم ، تتمثل في سرعة تلبية طلب الدول المستوردة .

5- - ان تكلفة تخزين السلع بالدولة المنتجة لها تزيد عادة عن تلك التكلفة في الدول المطلوبة في الدول الأخرى ، مما يعني ان للمستورد مصلحة في عدم إبقاء البضائع في دولة الإنتاج وتخزينها بمخازنها .

الفرع الثاني: نظام القبول المؤقت

يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، والتي تكون في إحدى الشكلين التاليين:

- إما تكون البائع على حالتها دون أن تحدث تغيرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.
- إما بعد تعرضها لتحويل او تصنيع أو معالجة إضافية او تصليح في إطار القبول المؤقت، بغية تحسين الصنع، وتمنح رخص القبول من قبل إدارة الجمارك

أولا: شروط القبول المؤقت

يشترط لكي يتم التمتع بالقبول المؤقت مايلي:

-على المستورد أن يقدم تأمين او ضمان يغطي قيمة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

- ضرورة التصدير او النقل إلى منطقة حرة خلال سنة من تاريخ الاستيراد وإلا أصبحت الرسوم الجمركية مستحقة السداد.

- مسك الجهة المرخص لها دفاتر منتظمة تدون بها كافة الشحنات التي يتم استيرادها في ظل القبول المؤقت مع خضوع هذه الدفاتر للتفتيش من قبل مصلحة الجمارك.

ثانيا: مزايا القبول المؤقت

يسمح هذا النظام المصمم لتشجيع النشاط الاقتصادي في إطار المعارض أ
و التظاهرات او التجارب السابقة على البيع، باللجوء إلى المعدات الأجنبية لأغراض مرتبطة بالإنتاج، مثل حالة استيراد آلات حفر، او أشغال عمومية بشكل مؤقت او لابد من الإشارة هنا إلى أن الإعفاء من الحقوق لا يكون في مثل هذه الظروف سوى جزئيا بالنظر إلى القيمة المضافة التي تنشئها هذه الآلات التي تخضع بدورها للرسم على القيمة المضافة.

إن إمكانية بيع البضائع ليست مستثناة تماما في هذا النظام شريطة أن يتم الإعلان عنها وقت التصريح، وبالفعل يبدو هذا الشرط ضروريا لتمكين الجمارك من اتخاذ التدابير الخاصة بالتعرف على البضاعة وتفادي التحريف التعسفي بل وحتى التدليسي للنظام إلى آلية تاجيل فرض الحقوق والرسوم الجمركية على حد سواء.

الفرع الثالث: نظام التصدير المؤقت

يقصد بالتصدير المؤقت النظام الجمركي الذي يمكن من التصدير المؤقت للبضائع الموجودة، في الإقليم الجمركي قصد أداء خدمة لاستعمالها وتحويلها وتصنيعها او إصلاحها، ثم استيرادها ثانية بالإعفاء الكلي او الجزئي، من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تستفيد من نفس إجراء البضائع المعدة للاستيراد ثانية على حالها بعد أن يتم عرضها في المعارض أو التظاهرات في الخارج.

المطلب الثاني: الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية

تسمى الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية بتخفيض تكاليف الإنتاج .

الفرع الأول: نظام التحسين الإيجابي للصنع

يعرف نظام التحسين الإيجابي بأنه: نظام يسمح باستيراد البضائع الأجنبية مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية وكل مقاييس السياسة التجارية، حيث تكون هذه البضائع محل تحويل أو تكملة صنع أو إضافة يد عاملة ليعاد تصديرها بعد انقضاء الأجل المعين لها خارج الإقليم الجمركي الوطني.

هذا النظام داخلي وضع من أجل تعليق الحماية لصالح البضائع الأجنبية المعدة لإعادة التصدير بعد التحويل الصناعي داخل الإقليم الوطني بغرض تشجيع قدرة المؤسسات المصدرة على المنافسة، وبالمقابل يمسح لتحسين الصنع خارجيا لمؤسسات وطنية بالتصدير تشكل مؤقت بضائع موخوذة داخل الإقليم الجمركي قصد إخضاعها لعمليات تصنيع أو تصليح أو تحويل في الخارج.

ويخضع منح هذا النظام لشروط مماثلة لتلك المفروضة بالنسبة لتحسين الصنع داخليا، بيد أن أصالته تكمن أكثر في كيفية فرض الرسوم على البضائع محل إعادة الاستيراد، وبالفعل تم سن نظام تعريفي خاص بالنسبة لهذه المنتجات التي تعد بمثابة منتجات أجنبية تماما وليست منتجات مماثلة لمنتجات داخلية.

المطلب الثالث: أنظمة النقل العبور

أنظمة النقل وتسمى كذلك بنظام التجارة العابرة أو الترانزيت transit ويقصد به عبور البضائع او مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه.

يسمح العبور بأشكاله المختلفة بالتنقل الدولي مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير السياسة التجارية شريطة أخذ بعض الاحتياطات والضمانات لا سيما فيما يتعلق بحماية الحمولات.

ولقد تم إبرام اتفاقات دولية مختلفة تخص كل واحدة منها وسيلة نقل معينة أشهرها اتفاقية العبور الدولي من أجل تفادي مضاعفة الإجراءات التي يواجهها الناقلون عند كل عبور للحدود، وهكذا فإنها تصنع سلسلة من الضمانات.

ممنوحة من طرف الجمعيات المهنية للناقلين مدعمة من قبل رابطة بشركات تأمين، ومن ثم فإن دفتر العبور الدولي الذي تسلم نسخة منه للجمارك عند كل عبور للحدود يجسد كفالة مقبولة، في جميع الدول التي تم العبور عبرها.